المحاضرة الأولى في مادة: المباحث الكلامية في أصول الفقه

السنة الثانية ماستر عقيدة

العلاقة التاريخية بين علم الكلام وأصول الفقه

مقدمة:

يذهب بعض الباحثين إلى القول: إنه إذا جاز لنا، بكثير من التبسيط، أن نسمي الحضارة الإسلامية بالعقل الذي أنتجها والرؤية للعالم التي صاغتها، لصحّ لنا أن نسميها بحضارة "الكلام"، لأن العقل الكلامي هو الذي أنتج هذه الحضارة عموما. فعلم الكلام هو الأساس الذي صاغ الرؤية التوحيدية والرؤية للعالم التي صارت أساسا لكل العلوم والمعارف في الإسلام حتى العلوم الأخرى؛ حيث انعكس علم الكلام حتى على اختيارات اللغويين ومواقف النحاة..إلخ. كما أن أولى المسائل السياسية التي حصل فيها الخلاف والجدل واسعا هي مسألة كلامية، مسألة الإمامة. واستمرت هذه المسألة طيلة عصور طويلة حتى اليوم، فضلا على ما يتعلق بالصفات ومقولة القضاء والقدر وغيرها كثير. وبناء على ذلك يمكن القول أن العقل الكلامي يمثل نظرية المعرفة في الإسلام.

هذا رأي بعض الباحثين كما قلنا، بينما يذهب آخرون إلى القول أن الفقه هو أساس الحضارة الإسلامية، والعقل الفقهي هو الذي يمثل نظرية المعرفة في الإسلام، فضلا عن أن علم أصول الفقه نشأ مستقلا عن علم الكلام. و تجاوزا لهذين الرأيين يمكن القول تحديدا هنا أن العلوم الإسلامية، سواء في نشأتها أو في تطورها، قد طُبعت بطابع "التكامل المعرفي". على كل حال سنحاول أن نتحدث في هذه المحاضرة عن العلاقة التاريخية بين هذين العلمين أو الأصلين.

1- تحديد المقصود بعلمي الكلام والأصول:

- يُعرّف علم الكلام عموما بأنه: "ملكة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة، وتزييف كلّ من خالفها بالأقاويل". أو بأنه: "علم يتضمن الحجج عن العقائد الإيمانية العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنّة".

– **ويُعرّف** علم أصول الفقه عموما بأنه: "العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية".

ومن النظر في تعريف العلمين يبدو أن هناك بعض القواسم المشتركة بينهما.

– فعلم الأصول يهدف إلى التوصل إلى الأحكام المرادة للشارع من النصوص لتوجه الواقع وفق تلك الأحكام وتطبيقها عليه. وعلم الكلام يهدف إلى الغاية ذاتها، ولكن بصورة تتمثل في تنقية الواقع من العقائد والتصورات المحرفة والباطلة.

– ومن بين أسباب نشأة علم أصول الفقه الانحراف الذي بدأ يتسرب إل فهم النصوص وفي تنزيلها. فكان بمنزلة علم ضابط لحركة الاجتهاد فهما للنصوص وتطبيقا للأحكام المستنبطة منها. أما من بين أسباب نشأة علم الكلام الدفاع عن العقائد الإيمانية ضد الانحرافات في التصور والفكر. وإذا كان الأمر كذلك فسنحاول بيان نشوء العلاقة بينهما.

2– نظرة في تاريخ الاتصال بين العلمين:

أ– علم أصول الفقه لم ينشأ من فراغ، وإنما انطلقت مقدماته التأسيسية الأولى من عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وعصر الصحابة رضي الله عنهم من بعده. ثم تراكمت عوامل ظهوره في أواخر عهد التابعين وزمن بروز كبار فقهاء الأمصار. وعلم الكلام لم يتأسس بوصفه علما متميزا، ومخصوصا ومتكاملا قبل نشأة علم أصول الفقه، بل تزامنت مقدماته الأولى ومقالاته الأساسية مع المقدمات التي مهدت لتأسيس علم أصول الفقه. وانطلاقا من هذا المعطى التاريخي يمكن القول أن كلاميات هذا العصر لم تؤثر في الاستدلال الفقهي الذي مهد لنشأة علم أصول الفقه.

ب– يمكن القول أن علم أصول الفقه منذ الإمام الشافعي رضي الله عنه (ت204هـ) إلى منتصف القرن الثالث الهجري بقي محافظا على استقلاليته، وثيق الصلة بمجاله الفقهي، غير أن عوامل الالتقاء بين العلمين بدأت تظهر تدريجيا تقريبا منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. ثم تكثفت هذه العلاقة والارتباط في القرن الرابع الهجري، حتى ظهرت في أواخره كتابات معتزلية وأشعرية مزجت بين علم أصول الفقه وعلم الكلام فكانت منطلقا لإحكام الربط بين العلمين في أكثر الكتب الأصولية التي دونت في القرون الموالية.

ج– وقد عرفت هذه المرحلة ظهورا متزايدا للفرق الكلامية، وبدأ مذهب المعتزلة يتكامل خلال القرنين الثالث والرابع، وظهرت لهم آراء أصولية في كثير من المسائل: كالأخبار، والنسخ، والإجماع،

القياس، والاجتهاد وغيرها. ومن بين المعتزلة الذين كانت لهم آراء أصولية النظّام (ت231هـ) وأبو علي الجبائي(ت303هـ) وابنه أبو هشام الجبائي (ت321هـ) رحمهم الله تعالى. والملاحظ أن هؤلاء المعتزلة ممن كانت لهم آراء أصولية لم يهتموا بإنشاء مكتوبات مستقلة في أصول الفقه، بل جاءت آراؤهم تعبيرا عن كونهم متكلمين وأن للشرعيات عندهم حظ من العناية، خاصة في المسائل التي يتضح فيها وجه الاشتراك بين المجالين الكلامي النظري والأصولي الفقهي. فلم يصلنا في هذه المراحل الأولى كتاب معتزلي جامع في الأصول.

ورغم أن كتابات أهل السنة الأصولية الأولى لم يظهر فيها اهتمام يذكر بالمسائل الكلامية، فإنه لم يكن بوسعهم أن يسكتوا طويلا عن الرد على الآراء الأصولية التي ذكرها المتكلمون المعتزلة خاصة، ولا شك أن مناقشتهم لهذه الآراء ستجرهم إلى الخوض في أسسها الكلامية، وبهذا بدأ توجه تدريجي عند أهل السنة نحو علم الكلام. وأبرز عَلَمين كان لهما دور كبير في ترسيخ هذا التوجه هما أبو الحسن الأشعري(ت324هـ)، وأبو منصور الماتريدي(ت333هـ) رحمها الله تعالى. والماتريدي الذي كان حنفيا في الفروع، ألف في أصول الفقه كتبا لازالت مفقودة ككتاب "مآخذ الشرائع" و"كتاب الجدل". أما الإمام الأشعري الذي حسّن الخوض في الكلاميات، وكتب رسالته المشهورة المسماة بـ"استحسان الخوض في علم الكلام"، فقد ظهرت له أقول متفرقة ذكرها الأصوليون في كتبهم، وهو الذي كان عارفا بالحديث ومتكونا في الفقه والأصول على مذهب الإمام الشافعي. وقد كان في كتبه الكلامية يوظف الكثير من قواعد الاستدلال الأصولي التي تكلم عليها الإمام الشافعي. بل إنه ذكر في كتابه "مقالات الإسلاميين" مجموعة من المسائل الخلافية التي تعدّ من صميم علم أصول الفقه، مثل مسائل الأمر والنهي، والإجماع، والنسخ، والاجتهاد والتقليد، وشروط المكلف، والمحكم والمتشابه، والعموم والخصوص. وبناء على ذلك يمكن القول بأن الإمام الأشعري مهّد لأهل السنة أرضية الاشتراك بين علمي الأصول والكلام. وقد ذهب بعض الباحثين أن ظهور الأشعري في القرن الرابع الهجري كان ظهورا ربط بين ثلاثة علوم كان بعضها منفكا عن بعض، وهي: علم الكلام، وعلم الحديث، وعلم الفقه.

د– وأيا ما كان الأمر فإننا نستطيع القول بأن منتصف القرن الرابع الهجري قد شهد توطد العلاقة بين علم الكلام وعلم أصول الفقه، فخرجت تلك العلاقة من أن تكون علاقة غير محددة المعالم والهيكل إلى علاقة واضحة المعالم والقسمات. حيث أصبح كبار المتكلمين يتناولون بالدرس والتحليل قضايا علم الأصول ويبدعون في إحكام مباحثه وتطورها وتوجيهها حسب المسلمات

الكلامية التي يتبنونها. فبرز القاضي أبو بكر الباقلاني (ت403هـ) رحمه الله تعالى، الذي يمكن عده الشخصية الأصولية الثانية من أهل السنة بعد الإمام الشافعي. وقد عاش في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري وبضع سنين من القرن الخامس الهجري، وترك آثارا عميقة وبصمات واضحة في علم الأصول وفي علمائه من بعده. ولعلّ كتابه، كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين، الذي سمّاه:"التقريب والإرشاد" خير شاهد على ذلك، إذ يعتبر أقدم كتاب سني أتقن تنظيم أبواب علم أصول الفقه، وجمع مسائله على نحو متكامل، وأدخل فيه الأسس الكلامية. فهو لم يكتب في علم الأصول بوصفه فقيها مالكيا يبحث في الفروع ليستنتج منها أصول مالك، بل أراد كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، أن يتجه بعلم أصول الفقه اتجاها جديدا يبتعد عن الجدل الفرعي، وأن يقتصر فيه على تقرير النظريات الأصولية، وعلى بيان القواعد الأصولية وشرحها، وعلى بيان الآراء المختلفة فيها، ومناقشتها على الطريقة المنهجية الموضوعية. ويمكن القول عموما بأن هذا الكتاب هو الذي أسس للطريقة الكلامية في أصول الفقه عند أهل السنة، بل تعدى الأمر إلى أن كان له دور في توحد المالكية والشافعية في اتجاه أصولي واحد باعتبارهم متكلمين أشاعرة، رغم الخلافات الأصولية بينهم. فمنذ أن لخص إمام الحرمين الجويني(ت 478هـ) الشافعي المذهب رحمه الله تعالى، كتاب "التقريب" وسماه:"تلخيص التقريب"، ثم كتب كتابه المشهور:"البرهان في أصول الفقه" صار المالكية والشافعية يلخصون كتب بعضهم، ويشرحونها، وكتاب البرهان نفسه شرحه بعض المالكية من أشهرهم الإمام المازري(ت536هـ) رحمه الله تعالى في كتاب سماه:"إيضاح المحصول من برهان الأصول"، والذي قال عنه ابن فرحون المالكي في "الديباج":"كان آخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد".

هـ- وقد تأكدت هذه العلاقة أكثر فأكثر عند القاضي عبد الجبار المعتزلي(ت 415هـ) رحمه الله تعالى، الذي كان معاصرا للقاضي أبي بكر الباقلاني. ويعد القاضي عبد الجبار أشهر متكلم معتزلي اهتم اهتماما شديدا بالتراث الأصولي لأسلافه توضيحا واحتجاجا ونقدا وإضافة، حتى يمكن وصفه بأنه متكلم أصولي وأصولي متكلم. حيث أدخل المسائل الكلامية في كتبه الأصولية، وأدخل المسائل الأصولية في كتبه الكلامية. ومن أهم كتبه الأصولية: "النهاية" و"العُمَد" و"شرح العُمَد". ومع أن هذه الكتب لم تصلنا فإن كتاب تلميذه أبو الحسين البصري(ت 436هـ) "المعتمد" الذي شرح فيه كتاب "العمد" دليل واضح على إدخال الكلاميات في علم أصول الفقه. أما ذِكره للمسائل الأصولية في كتاباته الكلامية فيظهر بوضوح في كتابه "المغني في أبواب التوحيد والعدل"، فبالإضافة

إلى ما أورد فيه من قضايا أصولية متفرقة في سائر الأجزاء، كما في الجزء السادس عشر على الخصوص، الذي خصصه لإعجاز القرآن الكريم، خصص الجزء السابع عشر بأكمله للكلام في "الشرعيات"، فكان هذا الكتاب أصوليا يلتقي فيه الأصلان، أصل الاعتقاد وأصل العمل. ولا يعدم هذا الأمر في سائر كتبه الأخرى مثل "شرح الأصول الخمسة"، "المحيط بالتكليف".

و– وقد أشار الإمام الزركشي إلى جهود القاضيين، الباقلاني وعبد الجبار في تطوير علم أصول الفقه، وتوسيع دائرته، وتعميق مباحثه فقال:"وجاءوا من بعده (الشافعي) فبيّنوا وأوضحوا وبسطوا وشرحوا حتى جاء القاضيان: قاضي السنة أبو بكر بن الطيب، وقاضي المعتزلة عبد الجبار، فوسعا العبارات، وفكّا الإشارات، وبيّنا الإجمال، ورفعا الإشكال، واقتفى الناس بآثارهم، وساروا على لاّحب نارهم، فحرروا وقرروا وصوروا".

وما يمكن قوله إجمالا هنا أن علماء الكلام قد لاحظوا البعد العقلي والجانب التأسيسي في القواعد التي صاغها الإمام الشافعي في الرسالة، وأدركوا أن البناء المنهجي الذي شرع الإمام الشافعي في التأسيس له لما يكتمل بعد، وأنه بحاجة إلى مزيد تطوير وإنضاج علمي. ولهذا فقد اهتموا جميعا معتزلة وأشاعرة وماتريدية بالميراث الأصولي للإمام الشافعي، لتمييز مسائله وتعميق مفاهيمه وربط مناهجه بما من شأنه أن يرشد حركة الاجتهاد، وينظم مسالك النظر والاجتهاد.

3– أهم الأفكار المركزية في المحاضرة:

أ– علم أصول الفقه بعد الإمام الشافعي بقي في مراحله الأولى، إلى حدود نهايات القرن الثالث الهجري تقريبا محافظا على السياق الفقهي الذي نشأ فيه.

ب– الفرق الإسلامية وعلماء الكلام عموما كانت لهم آراء مختلفة في عدة مسائل أصولية، ولكنها كانت محل جدل في إطار علم الكلام قبل أن يتم اللقاء بين علمي الكلام والأصول على مستوى التصنيف. ومما يدل على ذلك ذكر الأشعري لمجموعة من هذه الاختلافات في كتابه "مقالات الإسلاميين"، رغم أن كتابه مختص في الخلافات الكلامية بين الفرق.

ج– المعتزلة والأشاعرة من المالكية والشافعية كانوا هم المبادرين إلى إدخال الكلاميات في علم أصول الفقه.

د- المتكلمون الأصوليون اعتبروا علم الكلام أعلى رتبة من علم أصول الفقه، بل اعتبروه سيد العلوم بعد أن كان الفقهاء يكرهونه، وبناء على ذلك استمدوا منه كثيرا من المبادئ، وأوجبوا على أنفسهم تقليد المتكلمين.

هـ- الأصوليون الأحناف التحقوا بالمتكلمين، وصاروا يهتمون بالكلاميات إلى جانب اهتمامهم باستنباط الأصول من الفروع الفقهية.